



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأحد ٥ يوليو ٢٠٠٩ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤١٢٩)

محتويات العدد

* الخداع الإسرائيلي

* سوريا والولايات المتحدة.. مؤشرات انفراجة محتملة في العلاقات

* أبعاد التعاون الفرنسي-الباكستاني في المجال النووي

* إجماع شركات النفط عن الاستثمار في العراق... لماذا؟

* مرحلة انتقالية في أسواق النفط العالمية

* مؤشرات إيجابية على طريق المصالحة العربية

* دعوة إلى ضربة إسرائيلية لإيران





الخداع الإسرائيلي

من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية تحاول الالتفاف على الضغوط الدولية عليها من أجل تحريك العملية السلمية، من خلال أساليب المناورة والخداع، وليس عبر خطوات حقيقية تثبت التزامها وإيمانها بضرورة العمل من أجل التسوية، وهذا ما يتضح من موقفها الذي عبّرت عنه مؤخراً تجاه قضيتي الاستيطان والحصار المفروض على قطاع غزة، فقد أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن إسرائيل تفكّر في رفع الحصار جزئياً وتدرجياً عن القطاع، للسماح بدخول بعض المواد الغذائية قبل شهر رمضان المبارك، وتجميد الاستيطان بشكل جزئي أيضاً برغم أن العالم كله يطالبها بوقفه تماماً. وعلى الرغم من أن ما يتمّ الحديث عنه لا يتجاوز خطوات صغيرة في القضيتين تدخل ضمن التزامات إسرائيلية يجب الوفاء بها أصلاً، فإنّ إسرائيل تعمل على الحصول على مقابل لها، سواء من الجانب الفلسطيني والعربي، أو الجانب الدولي، حيث تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن التفكير في تخفيف الحصار غير المشروع على غزة تدرجياً مرتبط بإبداء المرونة في مفاوضات إطلاق الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. واستبعد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، داني أيلون، إقدام بلاده على تجميد الاستيطان في الضفة الغربية دون الحصول على مقابل من الفلسطينيين والعرب. وهكذا يتضح أن الحكومة الإسرائيلية تتبع تكتيكاً محدداً هو رفض الالتزامات المقررة عليها وفقاً لمقررات عملية السلام، وخطة «خارطة الطريق» الدولية، ثم التراجع الجزئيّ تحت الضغط الدولي، ولكن مع طلب المقابل، وهذا يعني أنها تعمل على إعادة التفاوض على الالتزامات المقررة عليها أساساً، ومحاولة الحصول على الكثير في مقابل خطوات صغيرة وغير مؤثرة من المفترض أنها مطالبة بأكبر منها بكثير إذا كانت جادة فعلاً في التحرك من أجل السلام.

هذا الخداع الإسرائيلي يعني أن عملية السلام سوف تدور في حلقة مفرغة لا نهائية من الخداع والمناورة تعيد الأمور كلّها إلى نقطة الصفر ليتم التفاوض حولها من جديد. تطالب إسرائيل العالم العربي والفلسطينيين بخطوات إيجابية تجاهها ثمناً لالتزامها بعض استحقاقات السلام، وهذه الخطوات تم اتخاذها بالفعل منذ أن وافق العرب والفلسطينيون على «مبدأ الأرض مقابل السلام»، ومنذ أن تم طرح «المبادرة العربية للسلام»، التي تؤكد الانسحاب من الأرض مقابل التطبيع الكامل، في حين أن الواقع يشير إلى أن إسرائيل هي التي تريد دائماً أن تحصل على كل شيء دون أن تقدّم أي شيء جدي أو جوهري، وهي التي تراوغ في التزاماتها، وترفض كل حكومة إسرائيلية جديدة الاعتراف بالتزامات الحكومة السابقة، ما يدخل المسألة كلّها في إطار عبثي.

الكرة الآن في ملعب إسرائيل. والعرب والفلسطينيون والعالم ينتظرون منها الوفاء بما عليها من استحقاقات، والتوقف عن اختراق الأطر الدولية الحاكمة لعملية السلام منذ انطلاقتها، أو مخالفتها، والتخلّي عن الخداع وتكتيكات استنزاف الوقت وفرض الأمر الواقع، لأن كل هذه الأساليب لن تصنع السلام، ولن تؤدّي إلى الأمن والاستقرار الحقيقيين، لا لإسرائيل ولا للمنطقة ولا للعالم.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

كريمة المهري

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

العالم اليوم

سوريا والولايات المتحدة..

مؤشرات انفراجة محتملة في العلاقات

وجه الرئيس السوري، بشار الأسد، مؤخراً الدعوة، بشكل غير رسمي، إلى الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، لزيارة دمشق لإجراء محادثات، حيث قال في مقابلة مع شبكة «سكاى نيوز» يوم الجمعة الماضي «نحن نرحب به في سوريا بالتأكيد». وتعدّ هذه إشارة قوية إلى إمكانية تحسّن العلاقات بين البلدين تدريجياً. الواقع أن هذه الدعوة لا تنفصل عن مجمل التطورات الإيجابية التي شهدتها العلاقات بين البلدين مؤخراً، وتؤشر إلى احتمال حدوث انفراجة بينهما خلال الفترة المقبلة، وأهمها:

* زيارة جورج ميتشل، المبعوث الأمريكي الخاص إلى المنطقة، لدمشق في شهر يونيو الماضي، وكانت هذه الزيارة هي الأولى لأرفع مسؤول أمريكي منذ عام ٢٠٠٥، وذلك بعد توتر العلاقات بين البلدين.

* إعلان الولايات المتحدة في شهر يونيو الماضي أنها ستوفد سفيراً إلى سوريا، وذلك بعد انقطاع دبلوماسي دام أربع سنوات.

* الزيارات المتعددة التي قام بها، مؤخراً، مبعوثون دبلوماسيون وعسكريون أمريكيون لدمشق، إضافة إلى الزيارات التي قام بها أعضاء من الكونغرس.

* ما كشفه وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، في مقابلة مع مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، في شهر يونيو الماضي، عن اتفاق بين بلاده والولايات المتحدة يرتكز على خارطة طريق لتطبيع العلاقات السورية-الأمريكية في جميع المجالات السياسية والأمنية والثقافية.

التطورات الإيجابية في العلاقات تشير إلى دلالات مهمة عدة:

أولاً: إنها تأتي في إطار النهج الذي أعلنته إدارة أوباما منذ مجيئها إلى البيت الأبيض في يناير الماضي، القائم على الحوار والانفتاح على جميع الدول، بما فيها تلك التي تختلف معها كسوريا وإيران، وذلك في إطار البحث عن أرضية مشتركة، وتغيير توجهات سياستها.

ثانياً: إن الانفتاح الأمريكي على سوريا ربما يكون إحدى أدوات السياسة الخارجية لتعزيز مصالحها في الشرق الأوسط، حيث دعا العديد من دراسات مراكز الأبحاث الأمريكية، مؤخراً، إلى أهمية الانفتاح على سوريا، وذلك بعد الفشل الذريع لسياسة العزل التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه دمشق.

ثالثاً: التطورات الأمريكية الإيجابية تجاه دمشق لا تنفصل أيضاً عن رغبة إدارة أوباما في الانخراط في عملية سلام الشرق الأوسط، وتحقيق تقدم إيجابي في هذه القضية الحساسة، وتعدّ سوريا أحد أهم الأطراف الفاعلة والمؤثرة في هذه القضية، ليس لأنها تعدّ أحد مسارات هذه القضية فحسب، بل لما لديها من تأثير واضح في المسارات الأخرى أيضاً، نتيجة لعلاقتها بحركة «حماس» و«حزب الله» اللبناني. وربما هذا يفسّر زيارة جورج ميتشل، المبعوث الأمريكي إلى المنطقة، لسوريا في شهر يونيو الماضي ضمن جولته الأخيرة في بعض دول الشرق الأوسط، بل تحدّث تقارير إسرائيلية عن أنه قام بنقل رسائل متبادلة بين مسؤولين سوريين وإسرائيليين.

تجاوب دمشق مع دعوات التطبيع الأمريكي، وإن كان يؤكد رغبة سوريا في إنهاء عزلتها، وسعيها إلى تحقيق مزيد من الانفتاح، فإن نجاحها في تحقيق ذلك سيتوقف على قيامها بعدد من الخطوات المهمة التي ترى واشنطن أنها ستشكل اختباراً جدياً لصديق نياتها، وأهمها: وقف دعمها لـ «حماس» و«حزب الله»، والتعاون معها لإنجاح سياستها في العراق، خاصة بعد الانسحاب، والمضي قدماً في طريق السلام مع إسرائيل، والأهم إنها ارتباطها بإيران.

٣	* أهم الأحداث
	○ ○ ○
	* الإمارات اليوم
٤	ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني
	○ ○ ○
	* تقارير وتحليلات
	انقسام أوروبي حول كيفية الرد على احتجاج موظفي السفارة البريطانية في طهران
٥	مرحلة انتقالية في أسواق النفط العالمية
٦	التعاون الفرنسي-الباكستاني في المجال النووي.. قراءة في الأبعاد والأسباب
٧	إحجام شركات النفط العملاقة عن الاستثمار في العراق ..
٨	ماذا؟
٩	مؤشرات إيجابية على طريق المصالحة العربية
١٠	نيجيريا منافس جديد في أسواق الغاز الأوروبية
	○ ○ ○
	* أخبار الساعة حول العالم
	إسلام آباد
١١	الانفتاح الباكستاني على إيران تم بموافقة أمريكية
١١	٣ آلاف قتيل ومليار دولار حسيمة الخسائر في مناطق القتال ..
	واشنطن
١٢	أيام صعبة تنتظر العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب
١٢	دعوة إلى ضربة إسرائيلية لإيران
	لندن
١٣	«النووي الإيراني» .. التهديد الأبرز لإسرائيل
	تل أبيب
	«هآرتس»: تقدّم في حل الخلاف الأمريكي-الإسرائيلي حول المستوطنات
	○ ○ ○
١٤	* متابعات اقتصادية
	○ ○ ○
	* من إصدارات المركز:
	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي.. دراسة في اتفاقية واشنطن
١٥	لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها



أهم الأحداث

العراق يطلب من الولايات المتحدة عدم التدخل في سياسته الداخلية

طلبت الحكومة العراقية، أمس، من الولايات المتحدة عدم التدخل في سياستها الداخلية، وذلك غداة تحذير شديد اللهجة وجهه نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إلى مسؤولي هذا البلد. وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية، علي الدباغ، إن على نائب الرئيس الأمريكي أن ينقل إلى الرئيس باراك أوباما رغبة العراقيين المشتركة في حل أمورهم في ما بينهم. ورفض المتحدث أن يتدخل أطراف آخرون في الشؤون العراقية، محذراً من أن ذلك سيعقد الأمور ولن يحل شيئاً.



وفد بحريني في زيارة غير مسبوقة لإسرائيل لتسلم محتجزين بحرينيين

أجرى مسؤولون بحرينيون زيارة غير مسبوقة لإسرائيل، ليتسلموا خمسة بحرينيين احتجزوا في أثناء محاولتهم الدخول لقطاع غزة لنقل مساعدات، وذلك وفقاً لما ذكرته وسائل الإعلام المحلية أمس. وذكرت «وكالة أنباء البحرين» أن وزارتي الداخلية والخارجية أرسلتا وفداً، أول من أمس، لتسلم البحرينيين الخمسة من «مطار بن جوريون» في تل أبيب. واحتجزت إسرائيل الأشخاص الخمسة يوم الثلاثاء الماضي، عن متن قارب متوجه إلى غزة من قبرص، التي كانت تحاول كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وجاءت رحلة أول من أمس لتكون أول زيارة يجريها وفد بحريني لإسرائيل.

ميدفيد: العقوبات على إيران ستأتي بـ«نتائج معاكسة»
اعتبر الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيدف، أن فرض عقوبات إضافية على إيران سيأتي بـ«نتائج معاكسة»، وذلك رداً على سؤال عن «برنامج إيران النووي» المثير للجدل، في مقابلة بثتها، أمس، قناة «راي» التلفزيونية الإيطالية. وقال ميدفيدف في هذه المقابلة، قبل توجهه إلى إيطاليا للمشاركة في قمة «مجموعة الثماني»، بين الثامن والعاشر من يوليو «بحسب ما فهمت، فإن الولايات المتحدة تريد إقامة علاقات أكثر انفتاحاً ومباشرة أكثر مع إيران، نحن ندعم هذا الخيار، إن اللجوء إلى عقوبات أخرى سيأتي بنتائج عكسية».



مساعد بارز لخامنئي يصف موسوي بـ«العميل الأمريكي»
وصف مساعد بارز للمرشد الأعلى لإيران، زعيم المعارضة الرئيسي في البلاد، بـ«العميل الأمريكي»، واتهمه في افتتاحية، أمس، بارتكاب جرائم ضد الدولة. وهذه هي المرة الأولى التي يوصف فيها موسوي علناً بالعميل لجهة أجنبية. وقال حسين شريعتمداري في افتتاحية في صحيفة «كيهان» المحافظة «من الضروري أن نتساءل هل أفعال (موسوي وأنصاره) جاءت استجابة لتوجيهات من السلطات الأمريكية». ودعا شريعتمداري، الذي لا يشغل أي منصب رسمي، لكنه مساعد قريب للمرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، إلى محاكمة موسوي، والرئيس الإصلاحي السابق، محمد خاتمي، عن الجرائم المرعبة والخيانة».

كوريا الشمالية تطلق سلسلة من الصواريخ تزامناً مع «عيد الاستقلال» الأمريكي

أجرت كوريا الشمالية، أمس، للمرة الثانية خلال أسبوع، سلسلة تجارب على إطلاق صواريخ باليستية قصيرة المدى، تهدف على ما يبدو إلى توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة في يوم احتفالها بالعيد الوطني. وبحسب قيادة أركان الجيش الكوري الجنوبي، فإن الصواريخ أطلقت من الساحل الشرقي لكوريا الشمالية، وتراوح مداها ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ كلم. وأطلق النظام الشيوعي، أمس، سبعة صواريخ باليستية في «بحر اليابان»، رغم قرارات «مجلس الأمن الدولي»، التي تحظر على كوريا الشمالية القيام بتجارب نووية أو تجارب إطلاق صواريخ. وقالت «وكالة الأنباء الكورية الجنوبية» (يونهاب) إن الأمر يتعلق بصواريخ «سكود» أو «رودونج-١» التي قد يكون تم الحد من مداها الذي يبلغ نظرياً ما بين ١٠٠٠ و ١٣٠٠ كلم. وكانت بيونج يانج أطلقت الخميس أربعة صواريخ، لكن مداها كان أقصر، وقدر بنحو ١٢٠ كلم فقط. وفي عام ٢٠٠٦ اختارت كوريا الشمالية تاريخ «عيد الاستقلال الأمريكي» للقيام بتجارب عدة لإطلاق صواريخ، بينها صاروخ «تايبودونج-٢» (٦٧٠٠ كلم)، الذي يفترض أنه قادر على بلوغ «آلاسكا»، غير أن الصاروخ انفجر بعيد إطلاقه. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، كارل داکوروث لوكالة «فرانس برس» إنه «يتعين على كوريا الشمالية أن تمتنع عن كل عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة التوترات، وأن تركز على المفاوضات».



ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني

قد تسببت بتراجع الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط بما فيها دولة الإمارات، فإن هذا الأمر لم يشن دولة الإمارات عن تنفيذ مشروعاتها التنموية التي كانت مخططة من قبل، والتي تأتي في معظمها ضمن المشروعات الكبرى ذات الإنفاق الضخم، وهو ما حافظ على ديناميكية الاقتصاد الإماراتي ونموه في ظل الأزمة.

كما تحرص دولة الإمارات بشكل مستمر على توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول والشركاء التجاريين، وتسعى بشكل مستمر إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها واستثماراتها، ويبدو أن هذه الجهود قد قللت من الآثار السلبية لتراجع التجارة العالمية في الاقتصاد الإماراتي، وساعدته على المحافظة على مكانته كمركز تجاري ومالي إقليمي وعالمي. وكذلك، فإن الدولة تروج بشكل مستمر للفرص الاستثمارية المتاحة لديها لاجتذاب الاستثمارات الخارجية، ولا تدخر جهداً في إضفاء المزيد من الإصلاحات على بيئتها الاستثمارية بإصلاح القوانين والقواعد المنظمة لهذه الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية والمعلوماتية لديها.

والأمر المهم أيضاً في هذا السياق أن السرعة والمرونة اللتين تتعامل بهما دولة الإمارات مع «الأزمة المالية العالمية» وتداعياتها توجدان حالة من الطمأنينة لدى المستثمرين بوجه عام حول مستقبل الاقتصاد الإماراتي، وتزيدان من ثقتهم بنتائج السياسات والإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة الأزمة.

تميز الاقتصاد الإماراتي خلال المرحلة الماضية بحالة من الاستقرار وإيجابية الأداء، ما جعله أكثر جذباً لأنظار المستثمرين المحليين والأجانب، وأكثر قدرة على نيل ثقتهم، وقد انعكس ذلك في نتائج المسح الشهري الذي تجرته «شعاع كابيتال» حول النظرة المستقبلية للمستثمرين حول اقتصادات دول الخليج العربية، فقد ارتفع مؤشر ثقة المستثمرين بالاقتصاد الإماراتي من ١٠٧ نقاط خلال شهر مايو الماضي إلى ١٢٤ نقطة خلال شهر يونيو الماضي، ليسجل المؤشر ارتفاعاً بنحو ١٧ نقطة خلال شهر واحد، وهو أعلى معدل ارتفاع شهري في ثقة المستثمرين بالاقتصاد بين دول الخليج العربية، ما يعكس التحسن الكبير في ثقة المستثمرين بالاقتصاد الإماراتي في الوقت الحالي، بالرغم من «الأزمة المالية العالمية».

ويأتي هذا التطور الإيجابي في نظرة المستثمرين إلى اقتصاد دولة الإمارات انعكاساً لحالة الاستقرار التي تمتع بها الاقتصاد الوطني بالرغم من ظروف «الأزمة المالية العالمية» التي انعكست تداعياتها بالسلب على جميع اقتصادات العالم دون استثناء.

كما يأتي هذا التحسن نتيجة للتعامل الفعال والمرن لدولة الإمارات مع تداعيات «الأزمة المالية العالمية»، وما قامت به من مبادرات بهدف تأصيل حالة الاستقرار المالي والمصرفي لديها، من خلال ضخ كميات كبيرة من السيولة المالية في النظام المصرفي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بالرغم من أن «الأزمة المالية العالمية»

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

اليورو		الجنيه الإسترليني		الين الياباني		أسعار العملات مقابل الدولار				
↓	١.٣٩٨	↔	١.٦٣٣٣	↑	٩٦.٠٤					
مزيج برنت دولار/ برميل		الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مؤشرات الأسهم العالمية		أسعار النفط الخام والغاز				
↓	٦٤.٨٦	↓	٠.٦٧	↓	١٢.٩٦		↓	٠.٧٢		
ناسداك		داو جونز		نيكاي		مؤشرات الأسهم العالمية				
↓	١٧٩٦.٥٢	↓	٢٦.٩١	↓	٨٢٨٠.٧٤		↓	٢٢٣.٣٢	↓	٦٠.٠٨

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
المؤشر العام	(+) ١.٦٢٪
الشركات المرتفعة	(٢١) شركة
الشركات المنخفضة	(١٢) شركة
الشركات الثابتة	شركة واحدة
سوق دبي المالي	
المؤشر العام	(+) ٠.٦١٪
الشركات المرتفعة	(١٩) شركة
الشركات المنخفضة	(٣) شركات
الشركات الثابتة	شركتان



انقسام أوروبي حول كيفية الرد على احتجاج موظفي السفارة البريطانية في طهران

برغم تضامن المجموعة الأوروبية مع بريطانيا في الأزمة التي افتعلتها معها إيران باحتجاج موظفي سفارتها في طهران، وبرغم اتفاق المجموعة على ضرورة أن يكون الرد «قوياً وحازماً»، فإنها لم تتفق على ماهية هذا الرد ومداه، فالخيارات المطروحة، مثل سحب السفراء الأوروبيين، أو حظر إصدار التأشيرات للإيرانيين، أو فرض عقوبات جديدة، أو المطالبة بتشكيل محكمة دولية للتحقيق في جرائم النظام الإيراني، ربما جاءت بنتائج عكسية.

بريطانيا قلباً وقالباً، لا بد من أن تضع كل الحسابات في الاعتبار من منطلق صعوبة التنبؤ بردود أفعال النظام الإيراني، وعدم منطقيته في التفاعل مع الأحداث بما تستحق بالفعل. وهذا يعني أن على العواصم الأوروبية أن تدرس كل خيار متاح للرد على طهران.

ولكن المراقبين يرون أن المشكلة أصعب مما تبدو إذا وضعنا في الاعتبار أن المجموعة الأوروبية منقسمة بالفعل على نفسها حول كيفية التعاطي مع إيران. الخيارات المتاحة تراوحت بين فرض عقوبات جديدة، ومنع الإيرانيين من دخول الدول الأوروبية، وسحب السفراء الأوروبيين (٢٧ سفيراً)، وهي سياسات عقابية يرى محللون أنها ستكون مؤثرة.

سفراء المجموعة الأوروبية في طهران بحثوا بالفعل عدداً من الإجراءات العقابية خلال اجتماع لهم الأسبوع الماضي، ولكن الاجتماع انفض دون اتخاذ أي قرار. وبرغم أن السفراء سيجتمعون مرة أخرى هذا الأسبوع، فإن المراقبين يتوقعون النتيجة نفسها (بحث الخيارات دون اتخاذ أي قرار حول أي منها)، فحظر إصدار التأشيرات للإيرانيين مثلاً ربما أدى إلى عقاب من لا يستحق، أي قوى المعارضة التي يستعد رموزها للفرار من إيران قبل التعرض للملاحقة والاعتقال. أما مسألة سحب السفراء الأوروبيين، فيرى بعضهم أنها لن تكون مؤثرة بدرجة كبيرة، لأن إيران يمكن أن ترفض عودتهم إلى طهران مرة أخرى بعد انتهاء الأزمة. بل إن السفراء أنفسهم يواجهون مأزقاً صعباً: ما الاعتبارات التي يمكن من خلالها إعادة الموظفين إلى أعمالهم؟ هل يطالبون بتحقيق شفاف حول نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية، التي جرت مؤخراً، أم يكتفون بمجرد إطلاق سراح موظفي السفارة الموضوعين تحت التحفظ في السجون الإيرانية فقط؟

ما زالت الأزمة الدبلوماسية بين بريطانيا وإيران تتفاعل مع قرار الأخيرة توجيه الاتهام بصورة رسمية إلى موظفي السفارة البريطانية في طهران، في تصعيد إيراني متعمد للأزمة بسبب موقف لندن إزاء نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية الأخيرة. ومنذ اندلاع الأزمة و«وايتهول» تدرس كل الخيارات المتاحة للتعامل مع الأزمة التي وصفتها صحيفة «التلجراف» بأنها محاولة للتخويف والابتزاز تستلزم موقفاً بريطانياً حازماً وجريئاً مثل:

* سحب كل أفراد البعثة الدبلوماسية.
* حظر منح الإيرانيين أي تأشيرات لدخول بريطانيا.
* فرض عقوبات ضد النظام الإيراني.
* حث مجلس الأمن على تشكيل محكمة دولية للتحقيق في جرائم القادة الإيرانيين مثل مقتل أكثر من ٢٠٠ ناشط ومدافع عن حقوق الإنسان في إيران، مؤخراً.
وذكرت الصحيفة أن ملالي طهران أساتذة في فن الغش والخداع، فالأزمة مفتعلة بهدف تحويل أنظار العالم عن الفضائح والممارسات القمعية التي ترتكبها أجهزة الأمن الإيرانية بحق شعب مسالم كل جريمته أنه يطالب باحترام رأيه وحرية التعبير عن نفسه، ويطالب أولي الأمر بالشفافية واحترام إرادة الشعب.

ولكن اليد البريطانية لن تصفق وحدها، فبريطانيا بحاجة إلى حشد الرأي العام الأوروبي لاستصدار قرارات فعالة ومؤثرة ضد الجمهورية الإسلامية، وهو ما أيده مجلة «دير شبيجل» التي أكدت أن على الاتحاد الأوروبي إظهار «العين الحمراء» للنظام «الشيوقراطي» في إيران. ولكن المجلة اعترفت بأن الرد الأوروبي -أيّاً كان- لا بد أن يأتي مدروساً أيضاً، فدول المجموعة الأوروبية الـ ٢٧، التي تقف مع



مرحلة انتقالية في أسواق النفط العالمية

قد تكون الأسعار السائدة في أسواق النفط العالمية، هي الأسعار العادلة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية، فهي تحقق أهداف المنتجين والمستهلكين، لكن قد تشهد الأسعار تغيرات جوهرية خلال الأيام المقبلة.

طاقتها الإنتاجية. وهذه الاعتبارات تزيد من احتمالات أن تظل أسعار النفط العالمية عند مستوياتها الحالية لتتراوح بين ٦٥ دولاراً و٧٥ دولاراً للبرميل، ويعتقد أن سعر برميل النفط بين هذين الحدين هو سعر عادل في ظل الظروف الاقتصادية العالمية المحيطة بأسواق النفط في المرحلة الحالية، كونه يحقق أهداف طرفي العرض والطلب في أسواق النفط، ولا توجد حاجة ملحة لأي من الطرفين إلى دفع الأسواق، لتستقر عند مستوى سعري أعلى المستويات السائدة حالياً، أو أسفلها.

ثلاثة سيناريوهات لأسعار النفط

بالرغم من هذه التوقعات، فلا يمكن إغفال أن أسواق النفط العالمية قد تشهد تغيرات كبيرة خلال الأيام القليلة المقبلة، متأثرة بنتائج أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ على أسواق النفط العالمية، وهناك ثلاثة سيناريوهات متوقعة لأسواق النفط في ظل النتائج المتوقعة:

أولاً: سيناريو الاستقرار، فقد تعكس نتائج أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الثاني عدم حدوث تغيير جوهرية في الأداء، ما يبقي على توقعات الطلب على النفط عند مستوياتها الحالية، وفي ظل هذا السيناريو لا يكون هناك أسباب جوهرية لتغير أسعار النفط عن المستويات الحالية.

ثانياً: سيناريو التدهور: فقد تُظهر النتائج تراجعاً كبيراً في أداء الاقتصاد العالمي ينذر بتراجع الطلب العالمي على النفط في المستقبل القريب، ما يدفع أسعار النفط إلى الانخفاض بمعدل قد يصل إلى ١٥٪ عن مستوياتها الحالية لتدور حول ٥٥ دولاراً للبرميل.

ثالثاً: سيناريو التحسن: فقد تظهر النتائج تحسناً في الأداء الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ، ما يدفع إلى توقع ارتفاع الطلب العالمي، ويتسبب بارتفاع أسعار النفط، لتدور حول ٨٠ دولاراً للبرميل.

تعيش أسواق النفط العالمية هذه الأيام مرحلة انتقالية جاءت بعد فترة من الارتفاع المتواصل في الأسعار، حققت فيها ارتفاعاً بنحو ٢٠٦٪، مرتفعة من أدنى مستوى لها خلال العام الجاري. وقد تراوحت أسعار النفط خلال الأسابيع القليلة الماضية بين ٦٥ دولاراً كحد أدنى، و٧٥ دولاراً كحد أقصى، متفاعلة صعوداً وهبوطاً بين هذين الحدين مع بيانات الأداء الاقتصادي العالمي، المتراوحة بين المتفائلة والمتشائمة. ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط العالمية حالة من الاستقرار عند مستوياتها الحالية خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا ما استمرت الأوضاع الاقتصادية العالمية على ما هي عليه، لاعتبارين مهمين هما:

أولاً: رضا الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط عن المستويات السائدة لأسعار النفط، حيث:

- أعلنت منظمة «أوبك» على لسان مديرها أنها راضية عن المستوى الحالي لأسعار النفط، وأنه يحقق أهداف المنتجين، وليس هناك مستوى مستهدف للأسعار.

- كما أعلنت دول الاتحاد الأوروبي، أحد المستهلكين الكبار للنفط، أن المستوى الحالي لأسعار النفط هو مستوى مرضٍ للمستهلكين، وأن القضية المهمة في هذه الأيام هي ضمان استقرار الأسعار عند المستويات الحالية.

ثانياً: الثقة باستقرار الإمدادات المستقبلية، فبجانب الرضا عن أسعار النفط الحالية، هناك حالة من الطمأنينة في أسواق النفط العالمية بشأن استقرار إمدادات النفط في المستقبل، في ظل وصول الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الدول المنتجة إلى نحو ٦ ملايين برميل حالياً، ما يزيد من احتمالات قدرة هذه الدول على تغطية أي ارتفاع متوقع في الطلب إذا انتعش الاقتصاد العالمي، كما يضاف إلى ذلك أن المستويات الحالية للأسعار تتيح للدول المنتجة فرص تنفيذ بعض المشروعات النفطية الجديدة لزيادة



التعاون الفرنسي-الباكستاني في المجال النووي.. قراءة في الأبعاد والأسباب

تعزّزت العلاقات بين فرنسا وباكستان خلال الفترة الأخيرة، وتطورت مجالات التفاعل بينهما خاصة في المجال الدفاعي والنووي، وهذا يدفع إلى التساؤل عن أسباب هذا التطور، وهل هو موجّه إلى الولايات المتحدة، أو أنه يتم بالتنسيق معها؟

الولايات المتحدة من خلال رفعهم من حجم تعاونهم مع باكستان، وتزويدها بالطاقة النووية رداً على تعاون أمريكي-هندي مماثل، حيث سيكون من شأن التعاون الفرنسي النووي أن يساعد باكستان على منافسة الهند، والبقاء نداً لها. وكان الرئيس الباكستاني قد زار فرنسا في مايو ٢٠٠٩، حيث وقع اتفاقية لم حصول باكستان على الطاقة النووية للأغراض السلمية من فرنسا، وزارها قائد الجيش الباكستاني، ورئيس القوات المشتركة في الشهر نفسه، حيث اجتمعوا مع الرئيس الفرنسي وقادة الجيش، وقدموا لهم حاجيات قواتهم العسكرية. وكان الوفد الفرنسي الذي زار إسلام آباد يوم ٢ يوليو ٢٠٠٩ قد حمل معه أخباراً سارة لإسلام آباد تمثلت في مساعدة فرنسية قدرها ٣٠٠ مليون دولار بينها مساعدات عسكرية، وعلى رأسها طائرات «تايكوت» العمودية، وتشكيل لجنة مشتركة تضم النوويين والعسكريين لوضع خارطة طريق لإكمال اتفاقية التعاون النووي وإنهائها، حيث يرجح أن يتم إنهاؤها في شهر يناير المقبل، ويقوم بعدها الرئيس الفرنسي بزيارة رسمية لباكستان لتوقيع الاتفاقية بين البلدين. وهي الاتفاقية التي تنظر إليها اليوم كل من أمريكا والهند بعين الريبة، وليستا مستعدتين لضمها بعد. ويقول بعض المراقبين إنه إن عاد الأمريكيون ليستجيبوا لمطالب فرنسية بقيادة حلف الأطلسي وفي قضايا تتعلق بأفغانستان، والهند، فإن الفرنسيين قد يعيدون النظر في إكمال الاتفاقية، وهو ما تخشاه إسلام آباد، إذ سبق لفرنسا أن وعدت باكستان بمساعدتها بالأغراض النووية، ثم تراجع عنها في آخر لحظة بعد تدخل أمريكي. وبرغم ذلك، فإن بعض المراقبين يرون أن الفرنسيين ربما يكونون قد أطلعوا نظراءهم الأمريكيين على طبيعة الاتفاقية النووية وحجمها.

شهدت العلاقات الفرنسية-الباكستانية منذ بداية عام ٢٠٠٩ تطوراً كبيراً في المجالات العسكرية والدفاعية بشكل لافت للنظر، وغير مسبوق بهذا الحجم، ولعل آخر مظاهر ذلك زيارة المستشار العسكري للرئيس الفرنسي، الأدميرال إدوار جيو، لإسلام آباد يوم الخميس الماضي، ولقاءه الرئيس الباكستاني، آصف علي زرداري، حيث قالت المصادر إن النقاش تناول بشكل خاص التعاون في مجال التكنولوجيا النووية، وتزويد فرنسا باكستان بالطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. في هذا السياق تساءل المراقبون عن سر هذا التطور السريع وغير المسبوق في التعاون، خاصة في مجال الدفاع. ويرجع المراقبون، وفقاً لتحليل في «خدمة ميديا لينك»، أسباب زيادة التعاون بين البلدين في قضايا حساسة وجد مثيرة مثل القضايا النووية والدفاعية إلى عدد من الأمور أهمها:

- تراجع الهند عن إتمام صفقات طائرات عمودية فرنسية تبلغ مليارات الدولارات بعد تلقيها عرضاً أمريكياً وإسرائيلياً، وهو ما أغضب الفرنسيين.
- نقل الهند التعاون الفرنسي-الهندي في مجال الدفاع والمشتريات العسكرية إلى الرتبة الأدنى، وإعطاؤها الأفضلية لروسيا وأمريكا وإسرائيل.
- قرار فرنسا لعب دور استراتيجي في أفغانستان، والتعجيل بوقف الحرب في المنطقة من خلال الدخول في مفاوضات مع «طالبان» تكون بوابتها بطبيعة الحال باكستان وازدهار التعاون معها.
- اهتمام فرنسا بتركز حالياً على منشآت طريق الحرير، وتطوير تعاونها مع دول جنوب آسيا ووسطها.
- ويقول المراقبون إن الفرنسيين يستهدفون بشكل خاص



إحجام شركات النفط العملاقة عن الاستثمار في العراق .. لماذا؟

الحكومة العراقية فوجئت بإحجام الشركات الأجنبية عن قبول عطاءاتها مؤخراً، وهو ما يعزوه الخبراء إلى مغالاة الحكومة في أسعارها من ناحية، وإلى عدم وضوح الصورة الأمنية بعد انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية من ناحية أخرى. الخبراء يتوقعون أن تعيد الحكومة النظر في أسعارها.

الفشل وهذا الإحباط للحكومة العراقية، وهو ما يعكس انعدام التواصل بين وزارة النفط العراقية وشركات النفط الأجنبية». ولكن النتيجة نفسها لم تصب خبراء الطاقة بالدهشة. لماذا؟ لأن الخبراء حذروا، حتى قبل أن تطرح الحكومة عروضها، من سقف طموحات الخطط العراقية لجذب الاستثمار الأجنبي اللازم لتطوير إنتاج النفط وزيادته، فالخطط وضعت على أساس احتفاظ العراق بملكيتها للنفط، مع إبرام عقود طويلة الأجل مع الشركات الأجنبية لإدارة عمليات التطوير. ولكن وزير النفط، حسين الشهرستاني، حذر الشركات الأجنبية من المغالاة في أرباحها المتوقعة، عارضاً دفع دولارين مقابل كل برميل يتم ضخه، وذلك بدلاً من أربعة دولارات للبرميل، وهو السعر الذي كان يطمح إليه رؤساء الشركات المشاركة. شركة مثل «شيفرون»، التي دخلت في مفاوضات على مدار عام كامل لتطوير «القرنة الغربية» الذي يعد ثاني أكبر حقل نفطي في العراق، أعلنت يوم الثلاثاء الماضي انسحابها من المنافسة التي لم تستوف «المعايير القياسية للاستثمار». كما انسحبت «توتال» الفرنسية و«ريسبول» الإسبانية بعد فشلها في التوصل إلى اتفاق مرضٍ مع الحكومة العراقية. ويرى يونس أن الحكومة «تعاملت مع العروض بشيء من التعالي تحت وهم أن شركات النفط مستعدة لفعل أي شيء لدخول السوق العراقية».

هنا نتساءل: هل يعني هذا أن العراق سقط من حسابات الشركات النفطية العملاقة؟ بالطبع لا، فالعراق لا يزال محطاً أنظار تلك الشركات، خاصة مع تراجع فرصها في عمليات الكشف والتنقيب عن حقول نفطية ضخمة جديدة، فالاحتياطيات النفطية المؤكدة لدى العراق تصل إلى ١١٥ مليار برميل -أغلبها حقول بكر- وهو ما قد يضع العراق يوماً ما على قدم المساواة مع السعودية التي يصل إنتاجها إلى ٩,٦ مليون برميل يومياً.

حالة من الإحباط أصابت الحكومة العراقية مؤخراً لأسباب عدة منها:

* ما لمستته الحكومة من إحجام شركات النفط العالمية العملاقة عن الدخول في مشروعات لتطوير ثمانية حقول نفطية ضخمة أعلنتها بغداد مؤخراً، حتى إن العقد الوحيد تم توقيعه مع «كونسورتيوم» بين «بريتيش بتروليوم» و«الشركة الوطنية الصينية للنفط»، لتطوير حقل الرميلة جنوب العراق.

* إن الحكومة كانت تنتظر عقوداً أكثر وأكبر من بين الـ ٤١ شركة التي تقدمت بعروض للفوز بعقود.

* إن الحكومة كانت تطمح إلى الحصول على استثمارات أجنبية ضخمة من وراء قطاع الطاقة الذي يمثل العمود الفقري للخزانة العامة للدولة، وهي الاستثمارات التي تحتاج إليها الحكومة بشدة لتمويل مشروعات التنمية، وإعادة الإعمار، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية.

ولكن ما أسباب إحجام الشركات العالمية عن الاستثمار في العراق؟ تعتقد مجلة «تايم» أن هناك سببين رئيسيين:

الأول: مغالاة الحكومة العراقية في الأسعار التي عرضتها مقابل الاستثمار في تلك الحقول.

الثاني: ضبابية الصورة فيما يتعلق بوضع الأمن الداخلي بعد انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية، خاصة أن عقود تطوير حقول النفط غالباً ما تمتد إلى آجال طويلة قد تصل إلى عشرين عاماً. هذا السبب وضع الشركات الأجنبية في حيرة بين أمرين: الرغبة في فتح أسواق جديدة، والحصول على حصة معقولة من كعكة النفط العراقية الدسمة، والخوف على استثماراتها على المدى الطويل. وترى المجلة أن أشد المتفائلين لم يكن يتوقع هذه النتيجة الهزيلة، وهو ما عبّر عنه رشدي يونس، مدير إدارة الشرق الأوسط وإفريقيا في مجموعة «أوراسيا» بواشنطن بقوله: «لم أكن أتوقع هذا

مؤشرات إيجابية على طريق المصالحة العربية

التطورات الإيجابية التي تشهدها الساحة العربية، سواء في التنسيق والتشاور بين السعودية وسوريا بشأن لبنان، أو في زيادة الاتصالات بين القاهرة ودمشق والرياض، تعدّ من المؤشرات المهمة لتحقيق المصالحة العربية.

الجمعة الماضي، عن إمكانية أن تكلل الاتصالات العربية-العربية بعقد قمة ثلاثية، أو رباعية لبنانية-سورية-سعودية-مصرية. وكشف للمرة الأولى عن استمرار الاتصالات المباشرة بينه وبين الرئيس السوري، بشار الأسد، في مواكبة هذه المساعي. وأعرب عن تفاؤله بقرب إنجاز التشكيلة الحكومية اللبنانية الجديدة.

هذه التطورات الإيجابية يمكن تفسيرها انطلاقاً من العاملين التاليين:

الأول: إن الساحة العربية تشهد حالياً متغيّرات كبيرة، سواء على صعيد الاستقرار في لبنان والصعوبات التي تعترض تشكيل حكومة وحدة وطنية هناك، أو على صعيد العراق الذي يمرّ بمرحلة جديدة إثر انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية، فضلاً عن الأوضاع في السودان والصومال وغيرها من الدول العربية التي تنذر بتحوّلها إلى بؤر صراع. وهذه التحديات تفرض على العالم العربي تبني موقف موحد لاحتواء هذه الأزمات، وتفويت الفرصة على أيّ تدخل خارجي في الشؤون العربية.

الثاني: استثمار فرصة التوجّه الجديد للإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما إلى المصالحة مع العرب والمسلمين، وهذا لن يتحقق في ظل وجود خلافات عربية، وفي ظل غياب الإجماع حول كيفية التعاطي مع القضايا العربية الرئيسية، وفي مقدّماتها القضية الفلسطينية، وعلى هذا يمكن القول إن التحركات الأخيرة تهدف في جانب منها إلى بلورة موقف عربي موحد، يستطيع عرض وجهة النظر العربية أمام الولايات المتحدة، وفي المحافل الدولية.

إذا كانت التحركات العربية الأخيرة -كما سبقت الإشارة- خطوة مهمة نحو تحقيق المصالحة العربية، فإنها قد تمثل دفعة قوية نحو حل الأزمات العربية، التي تلقي بظلالها السلبية على التضامن العربي.

المتابع للساحة العربية خلال الأسابيع الماضية يلاحظ جهوداً مكثفة تقوم بها العديد من العواصم العربية لتحقيق المصالحة العربية، والخروج بموقف عربي موحد للتعاطي مع التحديات والأزمات التي تهدّد الأمن والاستقرار في المنطقة. أبرز هذه التطورات والجهود يتمثل في:

* ارتفاع وتيرة التنسيق السعودي-المصري، الذي برز في قمتين بين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والرئيس حسني مبارك، خلال ثلاثة أيام فقط، الأولى كانت في الرياض، والثانية في شرم الشيخ، وانضم إليها ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة. هذا التنسيق بين القاهرة والرياض لا يمكن فصله عن الجهود التي تقوم بها العاصمتان لرأب الصدع بين الدول العربية، وإزالة الخلافات التي تعترض المصالحة، وهو ما أوضحه الرئيس مبارك في تعليقه على القمتين بقوله: «قد تكون هناك مشكلات تطرأ على السطح، لكنها ستنتهي بمرور الوقت، فمسيرة التعاون مستمرة بين الدول العربية».

* التنسيق والتشاور المستمرين بين سوريا والسعودية بشأن لبنان، وهو ما برز في زيارة أكثر من مسؤول سعودي لدمشق خلال الأيام القليلة الماضية، كمستشار خادم الحرمين الشريفين، الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز، ووزير الإعلام، الدكتور عبدالعزيز خوجة. وتحدثت بعض التقارير عن زيارة محتملة سيقوم بها العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لدمشق، غداً الإثنين، تخصص لبحث الملف اللبناني. ويرى مراقبون أن هذه الزيارات، وإن كانت تعكس رغبة القيادة السعودية في المضيّ قدماً في مشروع المصالحة، وإعادة سوريا إلى لعب دورها الفاعل ضمن المنظومة العربية، فإنها تهدف كذلك إلى حث سوريا على ممارسة تأثير في حلفائها بلبنان للتجاوب مع جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية هناك.

* ما أشار إليه الرئيس اللبناني، العماد ميشال سليمان، يوم



نيجيريا منافس جديد في أسواق الغاز الأوروبية

اتفقت نيجيريا، مؤخراً، مع الجزائر والنيجر على إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز النيجيري إلى أوروبا، وإذا ما استطاعت نيجيريا استغلال قدراتها الكامنة في إنتاج الغاز، فإنها ستكون منافساً قوياً في الأسواق الأوروبية.

وعلى صعيد الإنتاج، فإن نيجيريا تنتج نحو ٣٤,١ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي حالياً، بما يمثل نحو ١,١٪ من الإنتاج العالمي، وهو ما يضعها في المرتبة الـ ٢٣ عالمياً على خارطة إنتاج الغاز الطبيعي العالمية.

وبمقارنة موقع نيجيريا على خارطة الاحتياطي والإنتاج العالمي للغاز الطبيعي، يتضح أنها تمتلك من القدرات ما تمكّنها من مضاعفة إنتاجها من الغاز ليقترّب من ثلاثة أضعاف إنتاجها الحالي، حيث إنها تستطيع إذا ما استغلت إمكاناتها بشكل مناسب أن تنتج نحو ٩٥ مليار متر مكعب سنوياً.

وإذا ما استطاعت نيجيريا تحقيق هذا الهدف، فإنها ستكون قادرة على شغل مكانة متقدمة على خارطة إنتاج الغاز العالمية، كما أنها تستطيع بهذه القدرات الواعدة أن تنافس مصدري الغاز الكبار في العالم، وعلى رأسهم روسيا وإيران وقطر. كما أنها تستطيع أن تحصل على نصيب كبير من سوق الغاز الأوروبية. وتمتلك نيجيريا من الفرص ما تساعدها على ذلك مثل:

* موقعها الجغرافي القريب من الأسواق الأوروبية، فلا يفصلها أكثر من ٥٠٠٠ كيلومتر عن السوق الأوروبية، إلى جانب علاقاتها الجيدة بمعظم الدول الأوروبية.

* تمتعها بعلاقات جيدة مع النيجر والجزائر اللتين تقعان في مسار صادراتها من الغاز إلى أوروبا.

* اشتراكها في الأهداف مع الجزائر، الساعية هي الأخرى إلى الحصول على نصيب من السوق الأوروبية للغاز، ما يوفّر فرصاً للتعاون فيما بينهما لتحقيق هدفهما المشترك، ما يتيح لنيجيريا فرصة الاستفادة من العلاقات الاقتصادية للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق الشراكة فيما بينهما منذ عام ٢٠٠٥.

ساعدت «الأزمة المالية العالمية» على ارتفاع وتيرة المنافسة بين الدول المنتجة للغاز لتأمين أسواق استهلاكية لصادراتها من الغاز، فقد أدت هذه الأزمة إلى تراجع الطلب العالمي على الغاز في جميع الأسواق المستهلكة، خاصة الأسواق الآسيوية التي تستهلك نحو ٦٥٪ من الغاز العالمي، وفي ظل اقتراب الأسواق الأمريكية من حالة الاكتفاء الذاتي، ولم تبقَ إلا السوق الأوروبية التي ما زالت تحتفظ ببعض الفرص التي تتنافس عليها الدول المنتجة.

جدير بالذكر أن تأثير «الأزمة المالية العالمية» في السوق الأوروبية للغاز لم يختلف عن تأثيرها في باقي الأسواق، حيث إن السوق الأوروبية قد تراجعت كغيرها من الأسواق في ظل الأزمة، لكن الأمر هو أن السوق الأوروبية تشهد تغييراً هيكلياً في المرحلة الحالية نتيجة رغبة الدول الأوروبية في تنويع مصادرها من الغاز، والتخلّص من سيطرة الغاز الروسي، الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من السوق، في ظل عدم استقرار إمداداته، ما تسبّب بتهديد أمن الطاقة الأوروبية. وهذه العوامل هي التي دفعت الدول المنتجة للغاز الطبيعي إلى التنافس فيما بينها للحصول على نصيب من السوق الأوروبية، وهذه العوامل أيضاً هي التي دفعت كلاً من نيجيريا والنيجر والجزائر مؤخراً إلى الاتفاق على مدّ خط أنابيب بتكلفة تبلغ نحو ١٠ مليارات دولار، بهدف نقل ٣٠ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز النيجيري إلى الأسواق الأوروبية، بداية من عام ٢٠١٥.

إمكانات واعدة للغاز النيجيري

تمتلك نيجيريا احتياطياً مؤكداً من الغاز الطبيعي يقدر بنحو ٥,٢ تريليون متر مكعب، ما يجعلها صاحبة سابع أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، بما يمثل نحو ٣٪ من الاحتياطي العالمي.



إسلام آباد

٣ آلاف قتيل وملياراً دولار حصيلة الخسائر في مناطق القبائل

وفقاً لصحف باكستانية، فقد كشف تقرير أصدره مؤخراً المكتب الحكومي المشرف على مناطق القبائل، وقدمه إلى الحكومة، عن أن الحرب في مناطق القبائل منذ انفجارها قد أدت إلى مقتل ٣٣٠٠ شخص من القبائل المحلية على يد المسلحين من «طالبان». وأضاف التقرير أن خسائر الإقليم جراء هذه الحرب بلغت مليارين من الدولارات، بما فيها تدمير البيوت والمرافق الحكومية، والقضاء على البنية التحتية للمنطقة القبائلية، وإتلاف المحصول الزراعي ومصادر العيش. وتتقدم منطقة الباجور مناطق القبائل من حيث حجم الخسائر البشرية في صفوف القبائل الموالية للحكومة، حيث تم قتل أكثر من ٦٠٠ زعيم قبائلي فيها. وقتل ٥٠٠ زعيم قبائلي في كل من وزيرستان الشمالية وكرم أجنسي. وكان وزير الداخلية، رحمان مالك، قد كشف بدوره عن أن ما لا يقل عن ٢٠٠٠ من جنود الجيش قد قتلوا خلال هذه الحرب التي ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا. ولم يشر التقرير إلى عدد القتلى في صفوف المسلحين إذ يقدره الجيش الباكستاني بما لا يقل عن ٢٠٠٠ قتيل، بينما تقدره الحكومة بأكثر من ٣ آلاف قتيل. وتتحدث المصادر المستقلة عن أن عدد القتلى من المسلحين لا يقل عن ٤ آلاف شخص. وحسب التقرير الحكومي، فإنه يمكن القول إن الخسائر البشرية من الطرفين قد بلغت ٩ آلاف شخص قتلوا جراء هذه الحرب.

في جانب آخر أعلنت سفارة عمان في إسلام آباد تقديم سلطنة عمان مساعدة عاجلة إلى المتضررين من الحرب في «سوات» تبلغ قيمتها ١٠ ملايين دولار. وأبلغ السفير العماني خلال لقائه وزير الخارجية الباكستاني رسالة من نظيره العماني، وبمساعدة عمان للمتضررين. من جهتها قدمت طائفة «البوهر» الشيعية تبرعاً لمصلحة المتضررين من «سوات» قيمتها ١٠ ملايين روبية.

الانفتاح الباكستاني على إيران تم بموافقة أمريكية

قال محللون باكستانيون إن قرار إتمام صفقة أنابيب الغاز، التي ظل الخلاف يخيم عليها لأكثر من ٤ سنوات بين طهران وإسلام آباد، جاء بضوء أخضر أمريكي. ويقول المراقبون إن لقاء الرئيس الباكستاني الأخير بالقيادة الأمريكية كان قد تطرق إلى ملفات عدة كان من بينها الملف الإيراني، بحيث أخبرت الإدارة الأمريكية صراحة المسؤولين الباكستانيين بعدم اعتراضها على عقد صفقتهم للغاز مع إيران، وأنهم أحرار في إتمام ما يرضيهم. ومعروف أن الأمريكيين في عهد إدارة بوش كانوا معترضين على هذه الصفقة، ورفضوا أن تتمها إسلام آباد، وظلوا يرفضونها باعتبارها ستترفع الحظر المفروض على إيران، وستخفف عنها العقوبات الدولية، وستخرق القانون الدولي الذي عاقب إيران في السابق. وكانت إسلام آباد حريصة على علاقاتها بالبيت الأبيض، ومحتاطة في إتمام الصفقة برغم أنها دخلت آخر مراحلها مع طهران، حتى لا تغضب البيت الأبيض الذي كان يطالبها صراحة مع الهند بالامتناع عن إتمام الصفقة، والدخول في مفاوضات نهائية. ويرى المراقبون أن توقيع الرئيس آصف زرداري الاتفاقية مع الرئيس الإيراني، ثم موافقة البرلمان الباكستاني عليها برغم أنها احتوت على أسعار جد مرتفعة بمقارنتها بالأسعار المحلية للغاز، إلى أن تم طي هذا الملف بشكل نهائي في تركيا، وتوقيع آخر ورقة فيه، كانت استجابة لمطالب أمريكية بالإسراع في التأكيد أن إدارتهم الجديدة مخلصه في أن تربطها علاقات ودية مع طهران، وترغب في أن تساعد على حل عدد من القضايا الدولية العالقة، ومن بينها أفغانستان، إذ إن طهران يمكنها لعب دور استراتيجي وحيوي من أجل البحث عن مخرج لها. ويعتبر المراقبون أن موافقة الإدارة الأمريكية لباكستان على إتمام هذه الصفقة التي ستدرّ على طهران مليارات من الدولارات، وستساعد على تقوية اقتصادها، لم تكن أمراً مجانياً كما يعتقد بعضهم، بل كان وراءها قرار أمريكي بضم طهران إلى الجهود الدولية لحل أزمة أفغانستان، ورغبتها في أن تلعب طهران دوراً مهماً في هذا الأمر.

دعوة إلى ضربة إسرائيلية لإيران

كتب جون بولتون، زميل مؤسسة «أمريكان إنتربرايز»، سفير الولايات المتحدة سابقاً في الأمم المتحدة، مقالاً نشرته صحيفة «واشنطن بوست» تحت عنوان «وقت الضربة الإسرائيلية؟»، قال فيه إنه مع استعادة رجال الدين المتشددين والحرس الثوري الإيراني السيطرة على زمام الأمور، أصبح قرار إسرائيل بشأن استخدام القوة العسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني أكثر إلحاحاً من ذي قبل، إذ لم يكن هناك شك في خطر إيران النووي في أثناء الحملة الانتخابية، ولكن التظاهرات التي تلت الانتخابات أثارَت احتمالات تغيير النظام الحاكم، الذي لن يحدث قريباً قبل إنتاج إيران القنبلة النووية، ومن ثم يبقى المنطق خلف لجوء إسرائيل إلى الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، بينما لا يزال الرئيس أوباما يريد الحوار مع النظام الإيراني الحالي. كما يعتقد السيناتور جون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أن الأحداث الأخيرة ستؤجّل المفاوضات لأسابيع عدّة فقط. ويوضح الكاتب أن مصادر في إدارة أوباما تعتقد أن إيران ستكون أكثر حرصاً على التفاوض مما كانت عليه قبل الانتخابات للحصول على قبول المجتمع الدولي، فبعضهم يشير إلى ضرورة التوصل إلى نتائج قبل افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل، بينما ينتظر آخرون حتى نهاية عام ٢٠٠٩ لرؤية التقدم. كل هذا بافتراض أن النظام الإيراني يهتم بـ«القبول»، أو يشعر بالإحراج من تخلّصه من خصومه، وكلاهما افتراض خطأ. وبرغم ذلك سيسعى الرئيس أوباما إلى البدء في المحادثات الثنائية مع إيران برغم قرب نفاذ الوقت. ويرى الكاتب أن هناك مشكلتين في هذا الأسلوب: الأولى، أن إيران لن تتفاوض بشفافية، تماماً مثلما فعلت خلال مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي طيلة السنوات الست الماضية. والثانية، أنه نظراً إلى تقدّم إيران النووي، وحتى إذا تمّت الموافقة على العقوبات الجديدة التي هدّد بها الرئيس أوباما، فلن يمنع ذلك إيران من إنتاج القنبلة متى شاءت، فالوقت قصير، والعقوبات أثبتت فشلها من قبل.

أيام صعبة تنتظر العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب

أعدّ كل من عامر مدهني، ونديم مجيد، تقريراً نشرته صحيفة «يو إس آيه توداي» تحت عنوان «أيام صعبة تنتظر العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب»، أشارا فيه إلى أنه بينما يحتفل العراق بانسحاب القوات الأمريكية من مدنه كافة، أودى انفجار سيارة مفخخة بحياة ما لا يقل عن ٣٣ شخصاً في مدينة كركوك، الأمر الذي يسلط الضوء على هشاشة الأمن مع تولّي القوات العراقية السيطرة على زمام الأمور. وقبل ساعات معدودة من تبادل السلطة، قُتل ٤ جنود أمريكيين، حسبما ذكر الجيش الأمريكي يوم الثلاثاء الماضي، في واحدة من الهجمات الأشد ضراوة التي تعرضت لها القوات الأمريكية في العراق منذ ١٠ إبريل الماضي، عندما قُتل ٥ جنود في حادث تفجير سيارة مفخخة محمّلة بالمواد المتفجرة في الموصل. وكان رئيس الوزراء العراقي حذر من أن المسلحين سوف يشنون هجمات خلال انسحاب القوات الأمريكية، وقال في كلمة بثها «التلفزيون الوطني»: «الذين يعتقدون أن العراقيين غير قادرين على حماية بلادهم، وأن انسحاب القوات الأمريكية سيوجد فراغاً أمنياً، يرتكبون خطأ فادحاً». وفي واشنطن قال الرئيس الأمريكي: «الشعب العراقي يتعامل مع هذا اليوم وكأنه مدعاة للاحتفال». وأضاف: «من دون شك، ستكون هناك أيام صعبة أمامنا، فهناك مزيد من العمل الذي يتعيّن القيام به، ولكننا قد أحرزنا تقدماً مهماً في دعم سيادة العراق واستقراره». واحتفلت الحكومة العراقية بما أسمته «يوم السيادة العراقية» بعرض عسكري في بغداد، ووضعت الزهور على قبر الجندي المجهول تكريماً لذكرى الجنود العراقيين الذين قُتلوا منذ ٦ أعوام عند بدء الحرب. ويشير المرسلان إلى أن انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية كافة هو جزء من اتفاق وضع القوات، وأولى الخطوات الرئيسية لسحب القوات الأمريكية كافة من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١. وقال أوباما إنه يريد أن تكون القوات الأمريكية كافة خارج العراق بحلول أغسطس العام المقبل.

«النووي الإيراني».. التهديد الأبرز لإسرائيل

تحت عنوان «التهديد النووي الإيراني هو المعضلة الكبرى التي تواجه إسرائيل و«نتنياهو» تساءلت «التايمز» هل حصول إيران على سلاح نووي يمثل تهديداً كبيراً لدرجة أن إسرائيل ينبغي لها التفكير في عمل عسكري؟ وهل ينبغي للولايات المتحدة أن تشجّعها في هذا الصدد؟ أليس هذان سؤالان يبدو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قد أجاب عنهما لنفسه لانشغاله كلية بهما.. ليس الرئيس أوياما؟. وتابعت «هل تضرب إسرائيل على مسؤوليتها؟ هناك مناقشة متعرجة بشأن هذه القضية بين هؤلاء الذين يقومون بالحسابات من أجل الحياة. الاستنتاج يميل إلى أن يكون لا». وواصلت «هناك الحواجز التقنية. الطائرات الإسرائيلية يمكن أن تحلق فوق العراق، وتتزود بالوقود أيضاً. هم فقط من المحتمل أن يتفادوا ذلك بتمديد خزانات الوقود، لكن التقارير الاستخباراتية تقول إن الولايات المتحدة رفضت أن تبيعها لإسرائيل. حتى لو تغلّبت إسرائيل على هذه العوائق، وحاولت أن تضرب دون إذن من الولايات المتحدة، فإن العالم كله سيفترض أنها حصلت ضمناً على ضوء أخضر، الأمر الذي يمكن أن يأخذ الولايات المتحدة إلى حرب إقليمية. سيكون زعيماً إسرائيلياً طائشاً من يعتبر أن التهديد الإيراني يستحق المخاطرة بتحطيم العلاقة الأمريكية». وقالت «فايننشال تايمز» في تقرير Philip Stephens التركيز على إيران سيسمح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بأن يضع النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني على الأرفف، وتجنّب الضغوط الدولية لقبول حل الدولتين. وقالت «نيويورك تايمز» في افتتاحيتها «التحدي الصعب الآن للولايات المتحدة والقوى الرئيسية هو وضع السياسات التي تمنح الأمل للمعارضة في إيران، وتدعم الشكوك في نخبة إيران السياسية، دون إثارة رد فعل عنيف». وتابعت «هناك نهج آخر جدير بالاستكشاف. الأوروبيون والأمريكيون يمكنهم بهدوء حجب التأشيرات عن مسؤولين إيرانيين محدّدين، أو منحها لهم اعتماداً على ما يعتقد أنه أكثر فعالية في هذا الوقت.

«هآرتس»: تقدّم في حل الخلاف الأمريكي-الإسرائيلي حول المستوطنات

قالت صحيفة «هآرتس» إن رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، والمبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، سيلتقيان في غضون فترة قصيرة بهدف الإجماع النهائي للتفاهات حول البناء في المستوطنات في الضفة الغربية. وقال مصدر سياسي إسرائيلي إنه في اللقاء الذي عقد بين وزير الدفاع، إيهود باراك، وميتشل في نيويورك تحقق تقدم كبير. في ختام اللقاء نشر بيان مشترك جاء فيه أن الطرفين اتفقا على الإبقاء على مستوى اهتمام إعلامي متدنّ منعاً لـ «المعارضات الداخلية» في الطرفين، وعلى تلطيف حدة التصريحات المتبادلة في موضوع الاستيطان. وجاء في البيان المشترك أيضاً أن المباحثات بين باراك وميتشل دارت حول «الخطوات التي ينبغي تنفيذها لإيجاد أجواء مناسبة للسلام»، وتم التشديد على أن المحادثات كانت «بناءة»، وأنها ستواصل قريباً. وفي البيان لم تكرر واشنطن طلبها تجميد البناء في المستوطنات أو وقفه. وكبدل، طلب من إسرائيل «تنفيذ أعمال بالنسبة إلى المستوطنات». وبالتوازي دعت الولايات المتحدة الفلسطينيين إلى «مكافحة الإرهاب والتحريض ضد إسرائيل»، كما دعت الدول العربية إلى «اتخاذ خطوات تطبيع تجاه إسرائيل». وفي مكتب وزير الدفاع أعربوا عن الرضا الشديد عن مضمون البيان المشترك. وفي استعراض لسفراء الاتحاد الأوروبي في القدس، مؤخراً، قال نتنياهو إن كل تسوية في مسألة المستوطنات يجب أن «تسمح للسكان بمواصلة العيش الطبيعي». وأضاف أن إسرائيل لن تقيم مستوطنات جديدة، ولن تصدر أراضي، وستخلي بؤراً استيطانية غير قانونية. وأشار رئيس الوزراء إلى أن على الأسرة الدولية أن تضغط على الفلسطينيين والدول العربية أيضاً كي ينفذوا هم أيضاً خطوات باتجاه إسرائيل. وقبل سفر باراك إلى الولايات المتحدة للمحادثات مع ميتشل، عقدت جلسة لـ «منتدى الستة»، أعرب فيها بعض الوزراء عن معارضة فكرة تنفيذ «تجميد مؤقت» للبناء في المستوطنات.

التراجعات سيطرت على الأسواق الخليجية خلال يونيو الماضي

أغلقت أسواق المال الخليجية تداولات شهر يونيو الماضي على انخفاض باستثناء سوق مسقط، حيث أغلق على ارتفاع بنسبة ٠,٣٪، ودعم مؤشر مسقط خلال الشهر ما حققته مؤشرات جميع القطاعات من ارتفاع بصدارة مؤشر قطاع الصناعة، حيث ارتفع قطاع الصناعة ٢٣,٨٪ خلال الشهر، وتلاه قطاع الخدمات الذي ارتفع بـ ٣,٣١٪، كما ارتفع مؤشر قطاع البنوك ٨٧,١٪. وقاد سوق الدوحة انخفاضات أسواق المنطقة بنسبة تراجع بلغت ٠,١٪، بمقدار ٤٨٩,١١ نقطة، ليغلق في نهاية الشهر عند ٦٤٩١,٦٥ نقطة تقريباً. وتراجع السوق السعودي ٥,٠٪، فاقداً ٢٩٦,٨٨ نقطة، حيث شهدت تداولات النصف الثاني من الشهر تراجعاً حاداً عادت بالمؤشر العام إلى ما دون مستوى ٦ آلاف نقطة. كما انخفض سوق دبي بنسبة ٤,٩٨٪، ليفقد المؤشر أكثر من ٩٣ نقطة، ليستقر عند ٤٥,١٧٨٤ نقطة، وتراجع سوق البحرين بنسبة ٢,٥٪، فاقداً ٤٨,٤٠ نقطة ليغلق عند مستوى ١٥٨١,٦٧ نقطة. تلاها سوق أبوظبي منخفضاً بنسبة ١,٧٩٪، حيث أنهى تعاملات شهر يونيو الماضي خاسراً ٨,٠٩ نقطة ليغلق عند ٣٢,٢٦٣١ نقطة. وأخيراً انخفض سوق الكويت بنسبة ٠,٨٦٪، وأنهى المؤشر تداولات الشهر عند مستوى ٣٠,٨٠٠ نقطة.



إيران تخطط لاستثمار ٧٠ مليار دولار في حقليين للغاز

قال مسؤول إيراني إن إيران تعزم استثمار نحو ٧٠ مليار دولار في حقليين بحريين للغاز الطبيعي في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥. وقال العضو المنتدب لـ «شركة النفط الوطنية الإيرانية»، سيف الله جاشنسا، إن إيران ستستثمر ٤٠ مليار دولار لاستكمال المشروعات المتبقية في حقل «جنوب بارس» خلال الخطة الخمسية الاقتصادية الخامسة التي تمتد حتى عام ٢٠١٥، وأضاف أن ٢٥ ملياراً أخرى ستستثمر في حقل «شمال بارس».



٩,٥٪ معدل البطالة في الولايات المتحدة و«اليورو»

في أحدث بادرة على أن الولايات المتحدة (أكبر مستهلك للطاقة في العالم) ما زالت تواجه صعوبات اقتصادية أظهرت بيانات، يوم الخميس الماضي، استغناء أرباب العمل في يونيو الماضي عن ٤٦٧ ألف وظيفة، وهو رقم يفوق التوقعات، بينما ارتفع معدل البطالة إلى ٩,٥٪، وهو أعلى مستوى له في ٢٦ عاماً. وكذلك، فقد أظهرت بيانات منطقة اليورو أن البطالة في المنطقة ارتفعت إلى ٩,٥٪ في يونيو الماضي.



توقيع اتفاق خط أنابيب «نابوكو» يوم ١٣ يوليو الجاري

قال الاتحاد الأوروبي، مؤكداً تصريحات مصادر من تركيا ورومانيا، إن اتفاق خط أنابيب «نابوكو» لنقل الغاز الطبيعي من المقرر توقيعه في أنقرة يوم ١٣ من يوليو الجاري. وخط الأنابيب الذي صمم لتخفيف اعتماد أوروبا على إمدادات الغاز الروسي من المتوقع أن يبدأ في نقل الغاز من قزوين والشرق الأوسط إلى أوروبا في عام ٢٠١٤، لكن المشروع تعرض للتأجيل بسبب نقص الإمدادات وخلافات بين المساهمين في المشروع. وإذا تم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن خط أنابيب «نابوكو»، فإنه قد يزيد المنافسة بينه وبين خط أنابيب «ساوث ستريم».

«مجموعة الثماني»: ليس محتملاً ذكر الدولار في بيان المجموعة .. واليابان تدعم

قال مصدر أوروبي يشارك في الإعداد لاجتماع «قمة مجموعة الثماني»، الذي سيعقد الأسبوع المقبل، إن وضع الدولار بوصفه عملة الاحتياطي العالمية الأولى من غير المحتمل أن يذكر صراحة في البيان الختامي للقمة، ومن المتوقع الإشارة إليه من بعيد، ولم يتوصل بعد إلى كيفية ذكره في البيان. وقالت مصادر «مجموعة الثماني» في وقت سابق إن الصين طلبت مناقشة مقترحات لاعتماد عملة احتياطي عالمية جديدة في اجتماع «مجموعة الثماني» في إيطاليا الأسبوع المقبل، الذي سيضم أيضاً «مجموعة الخمس»، التي تضم البرازيل والهند والصين والمكسيك وجنوب إفريقيا، كما يضم مصر، وهو يسمى «منتدى مجموعة الأربع عشرة». وقال المصدر الأوروبي إن الصين قد تثير هذا الموضوع خلال القمة، وقد تكون هناك عبارة غامضة أو مبهمة في البيان عن المسألة العامة الخاصة بعمليات الاحتياطي وحقوق السحب الخاصة، ولكن من الأنسب مناقشة الطلب الصيني في «مجموعة العشرين» في سبتمبر المقبل. وقال وزير المالية الكندي، جيم فلاهيرتي، للصحفيين إنه لا يدري هل سيتضمن البيان النهائي للمجموعة إشارة إلى دور الدولار بوصفه عملة الاحتياطي العالمية الأولى؟ كما صرح يويتشي سوزوكي، المدير العام في مكتب الشؤون الاقتصادية التابع لوزارة الخارجية اليابانية، وأحد المنسقين اليابانيين الرئيسيين للقمة، أنه ينبغي للدول الكبرى دعم الدولار باعتباره العملة الرئيسية الدولية، ومن الصعب أن تحل عملة أخرى محله كعملة للاحتياطيات العالمية، وأن بلاده تعارض أي تحرك من شأنه أن يضعف وضع الدولار بشكل غير ضروري.

تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي

دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها

المتلقية للاستثمارات، ومدى تناولها للقضايا المهمة التي تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي مثل الحوافز والنظم والقوانين.

ثالثاً: مجموعة السياسات الاقتصادية للبلاد المتلقية للاستثمار الأجنبي، وهيكلها الاقتصادي، ومراحل تطورها، وحجم الأسواق المالية فيها.

رابعاً: تنوع ضمانات الاستثمار بين داخلية يكفلها القانون الداخلي للمستثمر الأجنبي، ودولية تكفلها المعاهدات الدولية.

وحول الأحكام العامة لاتفاقية إنشاء المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، فقد أنشئ

هذا المركز بعد دراسات وندوات قام بها «البنك الدولي للإنشاء والتعمير»، وذلك للتدخل في حل نزاعات الاستثمار عام ١٩٦٥، بإبرام اتفاقية أطلق عليها «معاهدة واشنطن». ومن أهم أهدافه بناء جسور الثقة بين المستثمرين الأجانب من جهة، والحكومات المضيفة لاستثماراتهم من جهة أخرى.

ويتناول آخر فصل في هذا الكتاب نطاق أعمال اتفاقية إنشاء المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، حيث يتناول هذا المحور النطاقين الموضوعي والإجرائي لاتفاقية إنشاء هذا المركز، فالنطاق الموضوعي يبحث في كل من شرط الموافقة والاختصاص الشخصي والاختصاص النوعي.

أما بالنسبة إلى النطاق الإجرائي، فيبحث في مهام المركز في تسوية النزاعات، التي تنحصر في مهمتين أساسيتين هما أولاً: التوفيق، وثانياً: التحكيم.

ويختتم المؤلف الكتاب بتأكيد أهمية الدور الذي يقوم به مركز تسوية نزاعات الاستثمار في تعزيز الاستثمارات الخاصة وتشجيعها، ولا سيما في الدول ذات الاقتصادات النامية، وذلك بوصفه إطاراً محايداً صمّم كي يتعامل مع نزاعات ذات طبيعة خاصة، بين المستثمرين من القطاع الخاص والدول المضيفة، كما أنه يعدّ آلية ضرورية لضمان الكثير من مصالح المجتمع الدولي.



تأليف: عبدالله عبدالكريم عبدالله
الناشر: «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

يتناول كتاب «تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي» ثلاث نقاط رئيسية هي: الاستثمار والتنمية، والأحكام العامة لاتفاقية إنشاء المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، ونطاق أعمال اتفاقية إنشاء المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار.

بالنسبة إلى الاستثمار والتنمية، فقد أصبح هذا الموضوع من أكثر القضايا الدولية إلحاحاً في الوقت الراهن، خصوصاً للدول النامية.

ومع تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في تمويل التنمية ودمج التكنولوجيا في العلاقات الاقتصادية العالمية،

فإن دور الاستثمار الأجنبي في دعم عمليات التنمية في بعض الدول النامية ليس بالأمر الجديد، حيث تجلّى سابقاً من خلال المشروعات الاستثمارية التي قامت بها الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات التنمية المتنوعة. وفي ظل ما يشهده العالم من زيادة في معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية، تشير الدلائل إلى وجود منافسة قوية بين الدول النامية من أجل زيادة نصيبها من تلك الأموال، وذلك بحسب ما أشارت إليه نشرة منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد».

ولأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، أمامها خيارات كثيرة بعدد الدول الطامحة إلى جذبها، فإن الدول النامية الساعية إلى جذب تلك الاستثمارات تمنحها الضمانات التي تحقق لها الاطمئنان، ففكرة الحماية القانونية والضمان الذي يتحقق من خلالها تعد أبرز الأسباب التي تجعل المستثمر الأجنبي يقرر إلى أين ستكون وجهته في الدول النامية.

ومن العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية: أولاً: الحوافز اللازمة لجذب المستثمر الأجنبي المتمثلة في البيئة الاقتصادية الشاملة، ومجموعة السياسات الاقتصادية، والهيكل الاقتصادي، ومراحل تطور الاقتصاد، وحجم السوق، ومدى وفرة المواد الأولية.

ثانياً: البيئة التشريعية والأطر المؤسسية، وسياسات الدول